العرب
الثلاثاء 2019/07/30
السنة 42 العدد 11423

نهاية طريق أوسلو أم نهاية طريق أبومازن؟

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

لا أحد يراهن على تنفيذ القرار الذي اتخذته القيادة الفلسطينية، وأعلنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس بذاته، بعيد اجتماعها في رام الله (25 /7)، والقاضي بوقف الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل، علما أن تلك الاتفاقيات بات لها من العمر أكثر من ربع قرن.

ثمة عدة أسباب تجعل ذلك الرهان خاسرا، أو تجعل من انتظار تنفيذه عمليا أمرا غير واقعي، يكمن أهمها في الآتي:

أولا، ليست تلك المرة الأولى التي يتم فيها اتخاذ قرار من هذا النوع، فهذه ربما المرة الثالثة، إذ تم تقرير ذلك لأول مرة في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني قبل أربعة أعوام (2015)، وأعيد تأكيده العام الماضي، أيضا في اجتماع للمجلس المركزي، وهو يتضمن تحديد العلاقة مع إسرائيل، والتهديد بسحب الاعتراف بها، ووقف التنسيق الأمني معها، والانتهاء من علاقات التبعية الاقتصادية لها وفق اتفاق باريس (الملحق باتفاق أوسلو 1993)، لكن كل تلك الأمور لم تنفذ.

ثانيا، منذ عشرة أعوام والرئيس الفلسطيني يصرح، مرة تلو الأخرى، بإمكان التحول نحو خيارات أو بدائل مختلفة، بل إنه ذهب أبعد من ذلك في بعض تصريحاته، بخاصة التي لوح فيها بإمكان حلّ السلطة ووضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة احتلال، والتي هدد في بعضها بالذهاب إلى البيت، أي الاستقالة، ناهيك عن تلويح بعض القياديين الفلسطينيين بالتحول نحو هدف الدولة الواحدة، كأنهم في ذلك يهددون أو يخوفون إسرائيل، وليس على سبيل الجد، أي بالانتقال من مشروع الدولة في الضفة والقطاع إلى الكفاح من أجل مشروع آخر يقوم على كامل الحقوق الفلسطينية في كامل أرض فلسطين.

لا يمكن تصور إمكانية خروج القيادة الفلسطينية من هذا الوضع إلا بقلب الطاولة والعمل من خارج المعادلات السائدة، ويبدو هذا الخيار وفقا للظروف التي نشأت عليها السلطة وارتهنت لها، غير عملي

ثالثا، واضح من طبيعة القرار الصادر أن الأمر يتعلق بمجرد البحث عن آليات وقف الاتفاقيات، وتشكيل لجنة من أجل ذلك، وهو ما يفيد بأن الأمر ليس مطروحا للتنفيذ حقا، وإنه إنما يشهر من قبيل التلويح بالتهديد في وجه إسرائيل، أو من قبيل رفع العتب وإبراء الذمة إزاء الشعب الفلسطيني، للتغطية على حال العجز والانكشاف وفقدان الإرادة إزاء انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني (كما جرى في هدم الأبنية في صور باهر في القدس الشرقية مؤخرا)، وإزاء تملصها من عملية التسوية، التي أصبحت مجرد حبر على ورق، ومكسب خالص لها، بعد أن أضحت السلطة بمثابة سلطة تحت الاحتلال، وأضحت إسرائيل، في ظل ذلك، في واقع من الاحتلال المريح والمربح.

رابعا، من الناحية الواقعية، وهذا هو الأهم، ثمة مسألتان يفترض إدراكهما هنا جيدا، الأولى، وهي أن السلطة الفلسطينية بذاتها هي نتاج اتفاق أوسلو (1993)، الذي جرى في رعاية دولية وإقليمية، لذا يبدو من المستبعد أن تتخلى عن حجر الأساس في وجودها، وشرعيتها كسلطة، أو أن تذهب نحو حل نفسها، وهو خيار جرى استبعاده منذ سنوات، لأنه يخدم السياسة التي تنتهجها إسرائيل، أو يصب في طاحونة إملاءاتها بإبقاء الأمر الواقع على ما هو عليه رغم ما في ذلك من إشكاليات في ظل الواقع الفلسطيني الراهن. والثانية، أن ربع قرن من اتفاق أوسلو، ونصف قرن من الاحتلال، جعل من علاقات التبعية وشبكات الاعتمادية، بين الفلسطينيين وإسرائيل، أمرا يصعب تصور كيفية التخلص أو التحرر منه، لأن الأمر لا يتعلق بمجرد تنسيق أمني، أو تحكم إسرائيل بالصادرات والواردات والمعابر، فمجمل البنى التحتية في مناطق السلطة مرتبطة بإسرائيل، في الكهرباء والمياه والطاقة والحاجات الأساسية، سيما أن اتفاق أوسلو لم ينجم عنه إنهاء الاحتلال، أو فك الارتباط به، وإنما بوجود سلطة فلسطينية تحت الاحتلال.

خامسا، لا يمكن تصور إمكانية خروج القيادة الفلسطينية من هذا الوضع إلا بقلب الطاولة والعمل من خارج المعادلات السائدة، ويبدو هذا الخيار، المغامر، وربما الانتحاري، بمعنى معين، أي وفقا للظروف التي نشأت عليها السلطة وارتهنت لها، غير عملي، ولا تستطيعه القيادة، أو تفتقد الإرادة السياسية للسير فيها، بخاصة أنه لا توجد له بيئة لا دولية ولا عربية تغطيه، وحتى أن الوضع الفلسطيني غير قادر على تغطيته، في ظل الانقسام الحاصل، وضياع مجتمعات اللاجئين في الخارج، وتهميش منظمة التحرير، بخاصة أن القيادة الفلسطينية لم تهيء نفسها، ولم تعد شعبها لتلك اللحظة، أو لذلك الاستحقاق الكبير. والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم تعمل السلطة بهذا الاتجاه رغم انكشاف عقم اتفاق أوسلو، الناقص والمجحف والمهين، منذ عقدين، ورغم تبين تملص إسرائيل من استحقاقات الحل الانتقالي، بعد انتهاء مدته (1999)، لاسيما على ضوء مفاوضات كامب ديفيد 2 (2000)، وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية وحصار الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، ثم بعد قيام إسرائيل بمعاودة احتلال مدن الضفة، وبناء الجدار الفاصل وتعزيز أنشطتها المتعلقة بالاستيطان في الضفة وتهويد القدس؟

على ذلك تبدو القيادة الفلسطينية كأنها تنبهت اليوم فقط إلى هذا الواقع، للأسف، لكن ليس بسبب ما تفعله إسرائيل في الأراضي المحتلة، منذ زمن طويل، وإنما بسبب انقشاع أوهامها عن الولايات المتحدة، "الراعي النزيه" و"الوسيط المحايد" لعملية السلام، بالنسبة لها، باعترافها بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، وشطبها قضية اللاجئين باعتبارها باتت متقادمة ووقف دعمها وكالة الغوث، كما باعترافها بحق إسرائيل في البناء في القدس وأماكن أخرى في الضفة، وشروعها الترويج لصفقة تسوية إقليمية، تتضمن إزاحة قضية فلسطين من جدول الأعمال، وتتجاوز القيادة الفلسطينية، ما يستنتج منه أنه في ظل الأوضاع المضطربة في المشرق العربي لم يعد ثمة دور للفلسطينيين، أو لم يعودوا يمتلكون ورقة الحرب أو السلام في المنطقة.

حكمة الشرق تتجلى في تنمية العلاقة بين الإمارات والصين

د. سالم حميد
رئيس مركز المزماة للدراسات والبحوث- دبي

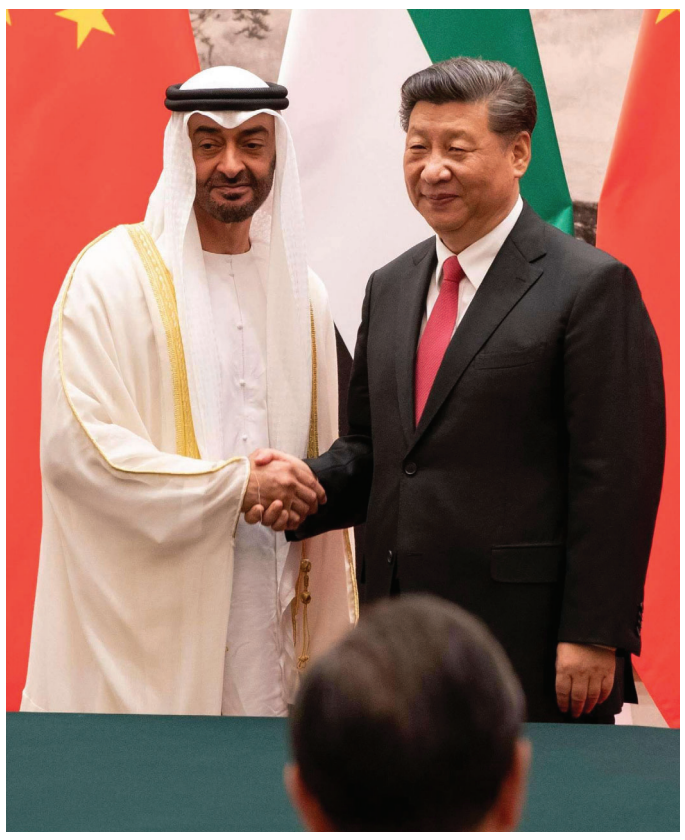

الاتجاه شرقا كان ولا يزال طموحا ورغبة إماراتية، تقوم على مبدأ تنويع الشراكات وتوزيع الثقل الاقتصادي، لعقد صفقات مع القوى الصاعدة، وأبرزها المارد الصيني، القادم بقوة إلى المشهد العالمي، من بوابة الاقتصاد والتجارة، وممراتها البرية والبحرية وموانئها الإستراتيجية. جاءت زيارة ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى الصين لتلبي هذه الرؤية، التي تعزز نهج الإمارات في الانفتاح على الثقافات العالمية، وجعل المصلحة هي التي ترسم التوجهات بعيدا عن أي حسابات تقليدية.

التعويل على تنويع الشراكات وتوسيع قاعدة الاستثمار شرقا، يأتي في ظل تذبذب الموقف الأميركي، الذي يراوح بين الانكماش وبين تكريس نهج بيع فائض القوة، والمتاجرة باستحقاقات التحالفات التقليدية

ظلت دول منطقة الخليج كمصدر مهم للطاقة العالمية في واجهة العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، مما جعل البوصلة الاقتصادية والتحالفات التجارية تتجه في أغلب الأوقات نحو الغرب. لكن حكمة الصحراء وفلسفة الشرق تلتقيان من جديد، وتجسدان علاقة وثيقة من الشراكة بين محورين شرقيين من أعمدة آسيا. فالإمارات بنهضتها الصاعدة ونبوغ اقتصادها وتسامح مجتمعها وحرفية قوانينها ومتانة بنيتها التحتية. والصين المنفتحة اقتصاديا على العالم، التي ما إن مدت يدها، حتى وجدت الإمارات مستعدة لشراكة متميزة، عنوانها الإنجاز والنمو والتطور لما فيه مصلحة الطرفين.

كانت رؤية الشيخ زايد بن سلطان، ولا تزال، تحكم توجه القيادة الإماراتية الحالية. ويجسد الشيخ محمد بن زايد نهج والده الحكيم ويسير على خطاه. وما يمكن استنتاجه من الزيارة الأخيرة إلى الصين، أن بناء العلاقات بين البلدين مستمر، وأن الفائدة المرجوة من التعاون الاقتصادي والعلمي كبيرة جدا، وتعود بالنفع على الإمارات والمنطقة بشكل عام، لأن ازدهار الإمارات وتعملقها اقتصاديا، ينعكس دائما بالخير والفائدة على كافة المقيمين على أرضها، وكذلك ينعكس بصورة إيجابية على تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية في عموم المنطقة، وبخاصة في ظل وجود الترابط التجاري والاقتصادي الذي تتأثر مؤشراته الإيجابية وتظهر علاماتها على كافة الأسواق المحيطة.

الاتجاه شرقا نحو الصين، عنوان حكمة المرحلة الحالية التي تمتد إلى المستقبل، في ظل الحاجة إلى تنويع الشراكات، ولكي نجعل عربة الاقتصاد تخدم السياسة أيضا، بما للاقتصاد من ثقل وتوطيد مصالح وازنة، تعمل في أوقات الشدة على تأمين فرص السلام والاستقرار في منطقتنا وقارتنا، على قاعدة مصالح اقتصادية متينة.

إن التعويل على تنويع الشراكات وتوسيع قاعدة الاستثمار شرقا، يأتي في ظل تذبذب الموقف الأميركي، الذي يراوح بين الانكماش وبين تكريس نهج بيع فائض القوة، والمتاجرة باستحقاقات التحالفات التقليدية وما يترتب عليها. وفي عهد دونالد ترامب تحديدا، أصبحت الولايات المتحدة تضع على رأس أجندتها الخارجية، بيع التزاماتها كقوة عسكرية، كانت في السابق معنية بالوفاء مع حلفائها ضمن مبادئ واتفاقيات مشتركة، بينما عملت سياسة ترامب على تحفيز الآخرين إلى تبني سياسة عدم الاعتماد الكلي على الشريك الأميركي.

كان الجميع ربما ينتظرون أن تتوجه الإمارات بثقلها الاستثماري والاقتصادي من جديد لتحفيز الشريك الأميركي، وضخ سيولة إضافية لفتح شهية الولايات المتحدة، لإقناعها بالتخلي عن سياسة الانكماش، لكن الفضاء الاقتصادي العالمي يوفر بدائل إضافية، وتأتي الصين في مقدمة تلك البدائل، بل إنما تتميز بكونها ترضي الطموح الإماراتي والعلاقات مع بكين تبشر بحصد مكاسب في المستقبل تعزز تقارب الطرفين الإماراتي والصيني، في ظل تمهيدات وعلاقات متدرجة سبقت الاتفاقيات التي تم توقيعها، سواء خلال زيارة الرئيس الصيني إلى الإمارات العام الماضي، أو التي تم توقيعها خلال زيارة الشيخ محمد بن زايد إلى بكين.

وباستعراض موجز لمحاور الاتفاقيات بين عدد من مؤسسات القطاع الخاص في دولة الإمارات وجمهورية الصين، نلاحظ أنها شملت مجالات الاقتصاد والطاقة والتعليم والذكاء الصناعي والمجال العسكري، إضافة إلى اتفاقيات أخرى في مجالات المؤسسات التعليمية والتحاور الإستراتيجي والتدريب وتبادل خبرات. وهناك مذكرة تفاهم لتشجيع المؤسسات الإماراتية والصينية على التعاون التجاري والاقتصادي مع أفريقيا ومذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وحظيت شركات القطاع الخاص العملاقة في الإمارات بفرص كبرى على هامش الزيارة بل في متنها، ومن ضمن تلك الشركات الإماراتية التي خرجت بصفقات استثمارية بعيدة المدى، شركة أدنوك، وشركة «إعمار العقارية» وشركة الظاهرة الزراعية، وشركة جلوبال إيرواسبيس لوجيستكس «جال»، ومجموعة إنترناشيونال غولدن جروب، وغيرها من المكاتب والشركات.

ولعل ما يؤكد صواب التوجه الإماراتي المتزايد نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الصين، أن المارد الصيني مستمر في النمو الاقتصادي، رغم بعض التراجعات الطفيفة مؤخرا، وإن كانت متوقعة في ظل الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة. وبحسب مؤشرات قدرة الصين على تجاوز العقبات خلال السنوات الماضية، من المتوقع أن تتجاوز الصين الإشكالية التي ترتبت على عقوبات الولايات المتحدة وقيود شركة غوغل على الشركة الصينية العملاقة هواوي. وهناك مظاهر أخرى للحرب الاقتصادية بين الصين وأميركا، لكنها لا تحد من استمرار دوران عجلة الاقتصاد الصيني المتنوع.

وبنظرة سريعة على بعض ملامح الحراك الاقتصادي والتجاري في الصين، يبدو أن أزمة شركة هواوي ربما تدفع الصين إلى إعادة صياغة إستراتيجية الاعتماد على صناعة منتجات تستخدم التكنولوجيا الأميركية. إذ أصبح مطلوبا من الصين بالفعل الانتقال من إجادة التقليد في الصناعات الإلكترونية إلى الابتكار، فقيود غوغل قد تتكرر لتسبب خسائر في منتجات إلكترونية أخرى في المستقبل.

الجزء الثاني من جولة الشيخ محمد بن زايد الآسيوية، شمل زيارة إندونيسيا. وفي جاكرتا وصفت وسائل الإعلام الشيخ محمد بن زايد بالضيف المميز لدى القيادة الإندونيسية. وبالمثل جرى التوقيع بين البلدين على عدد من الاتفاقيات، شملت التعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات، والتعاون في المجال الدفاعي، وتعديل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي، ومذكرة تفاهم حول التعاون الثقافي، وتعاون مجالات الصناعة والسياحة.

ومن المتوقع أن تؤتي مجمل الاتفاقيات التي أبرمتها الإمارات مع دول شرق آسيا ثمارها في المستقبل القريب، بالتزامن مع تزايد استيعاب السوق الإماراتية للشركات الآسيوية وفي مقدمتها الصينية. مع وجود مساحات أمان قانوني وضريبي وفرص ازدهار وتطور مشروعات الابتكار التي تولد العديد من فرص الاستثمار. ولا ننسى أن العام الحالي 2019 يطوي شهوره، لتستقبل الإمارات الحدث الاقتصادي العالمي الكبير إكسبو دبي 2020، وبدوره سيعمل هذا الحدث على فتح آفاق اقتصادية كبرى، تعزز من تميز الإمارات كوجهة دائمة لجذب الاستثمارات والسياحة وفتح مجالات عمل متجددة. لذلك تحرص الحكومات والمستثمرون آسيويا وعالميا على مد جسور العلاقة مع الإمارات، لجني فوائد مشتركة وتحقيق شراكات مميزة.

النفوذ الأوروبي والذريعة الإيرانية

بهاء العوام
صحافي سوري

يدرك الأوروبيون أن الإيرانيين لن يوقفوا التخلي التدريجي عن التزاماتهم في الاتفاق النووي المبرم عام 2015، طالما بقيت العقوبات الأميركية تثقل كاهلهم. ويدرك الإيرانيون أن الأوروبيين متمسكون بهذا الاتفاق إلى أقصى درجة بحثا عن مكانة ضائعة وليس تمسكا باستثماراتهم في إيران أو خوفا من امتلاكها سلاحا نوويا.

أن تبطل الدول الأوروبية مفعول العقوبات الأميركية على إيران فهذا يعني مواجهة مباشرة معها. مواجهة اقتصادية مع قليل من الدبلوماسية، ولكن تداعياتها ستكون كبيرة.

لا نبالغ بالقول إن مثل هذه المواجهة قد تغير خارطة تحالفات دولية قديمة بنيت على مفاهيم الأعداء التقليديين والحلفاء التاريخيين، فهل يقدر الأوروبيون فعلا على هذه المواجهة؟

للأوروبيين تجربة سابقة في تحدي العقوبات الأميركية على إيران عام 1996. وتكرارها اليوم يبدو ضروريا، ليس من أجل إيران وإنما من أجل استرداد دور أوروبي قلصه الرئيس الأميركي دونالد ترامب منذ وصوله إلى البيت الأبيض. الأوروبيون اليوم ظلال إمبراطوريات وأرشيف ممالك، لقوى عظمى استسلمت لراعي البقر الأميركي الذي يعشق الابتزاز ويؤمن بالمال فقط.

قبل بضعة أيام فرضت فرنسا ضرائب على شركات التكنولوجيا الكبرى في العالم. رد ترامب عبر تويتر جاء واضحا ومباشرا، فوصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالأحمق وتوعد باريس بالرد الموجع. بالنسبة لترامب هو وحده من يحق له فرض العقوبات والضرائب على العالم.

الرد الأميركي على الضرائب الفرنسية واحد من أمثلة كثيرة تساعد في الاستدلال على شكل العلاقة الأميركية الأوروبية في زمن ترامب. هذه العلاقة التي ضاقت بروكسل ذرعا بها وتبحث ليل نهار عن فرصة لتصحيحها وإعادتها إلى إطار التحالف الاستراتيجي بدلا من التبعية والخوف.

الأوضاع الداخلية للاتحاد الأوروبي تقلص من فرص استرداده لهيبة ضائعة منذ مطلع الألفية الجديدة، عندما سار الأوروبيون خلف جورج بوش الابن للحرب على العراق ودفنوا دساتيرهم تحت نخل بغداد

في هذا السياق تصبح إيران ذريعة وليست حاجة أو مصلحة، فانهيار الاتفاق النووي يعني إعلان استسلام وتبعية الأوروبيين للولايات المتحدة.

لا يحمل الاتفاق تلك المكاسب المادية التي لا يستطيع الأوروبيون التخلي عنها، ولا أكذوبة حرصهم على السلام العالمي هي ما يبقيهم في هذا الاتفاق.

محاولة الأوروبيين إبطال العقوبات الأميركية على إيران هي محاولة للحفاظ على ماء وجههم أمام شعوبهم ودول العالم. هم يريدون مواجهة طويلة الأمد بين طهران وواشنطن تنتهي بأحد أمرين، إما تغير إدارة البيت الأبيض أو تغير خارطة التحالفات الدولية لتشكيلة تحفظ لهم اعتبارهم في العالم.

تدرك طهران ذلك وتدرك أيضا أن اتفاقا أحاديا مع الولايات المتحدة يغنيها عن اتفاق تبرمه مع بقية الدول مجتمعة. لذلك هي تواصل ابتزازها للأوروبيين ولن تتوقف حتى تضمن التفاوض المباشر مع واشنطن بأقل الشروط الأميركية، بمعنى التفاوض على وضع حد لتطور أسلحتها وليس تمدد نفوذها في المنطقة.

كل تبعات انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي تؤكد القطبية الأميركية للعالم. والأوضاع الداخلية للاتحاد الأوروبي تقلص من فرص استرداده لهيبة ضائعة منذ مطلع الألفية الجديدة، عندما سار الأوروبيون خلف جورج بوش الابن للحرب على العراق ودفنوا دساتيرهم تحت نخل بغداد.